|  |  |
| --- | --- |
| **جامعة الملك سعود** | **King Saud University** |
| **كلية علوم الأغذية والزراعة** | **College of Food and Agricultural Sciences** |
| **قسم الاقتصاد الزراعي** | **Department of Agricultural Economics** |

**مقرر مادة اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**الفصل الأول /1437 – 1438 هجرية**

**مذكرة اقتصاديات التمويل الزراعي الجزء الثاني**

**إعداد: د. عمر الجيلي الشيخ الأمين**

**المخاطرة والعوائد كأهداف**

**العلاقة بين المخاطر والعائد**

من المعروف أنه توجد علاقة وثيقة بين العائد والمخاطر، فكلما زاد مقدار المخاطر زاد العائد المحتمل. ومع ذلك فهذا لا يعني أن الاستثمار في الأوراق المالية الأكثر خطورة دائما ما ينتج عنه عائد أكبر، بل يعني فقط انه من المتوقع أن تكون عوائد هذه الأوراق المالية أكبر. كذلك فإن الاستثمار في الأوراق المالية ذات العائد الأعلى، والتي تنطوي، بالطبع، على القدر الأكبر من الخطورة، يمكن أن يؤدى إلى كوارث مالية كبيرة إذا لم تسر الأمور كلها وفقا لما هو مخطط لها. إن مقدار المخاطر التي يمكن للشخص تحملها يعتمد على الكثير من العناصر، مثل نمط الشخصية، والأهداف الاستثمارية، وقيمة العملة لإجمالي الأصول، حجم الحافظة، والأفق الزمني للاستثمارات. فإذا كان مدى التحمل للخطورة غير جيد، فينبغي التركيز على الاستثمارات المتحفظة التي تدر عائدا من خلال الاحتفاظ برأس المال.

ينبغي إدراك المدى المتسع من المخاطر والعوائد بالنسبة للأنواع المختلفة من الأوراق المالية، حيث يتغير العائد تبعا لكل نوع من أنواع الأوراق المالية، وذلك حتى تستطيع إيجاد مستوىً مقبولاً من المخاطر. على سبيل المثال، فإن الأنواع الكثيرة من الأسهم العادية، مثل أسهم الشركات الآمنة، وأسهم النمو، وأسهم الدخل وأسهم المضاربة، تتفاعل بشكل مختلف. حيث تتعرض أسهم الدخل بصفة عامة لمستوى اقل من الخطورة، وتكون عوائدها بشكل رئيسي في صورة أنصبة أرباح، بينما تكون أسهم النمو أكثر خطورة، و عادة ما تأتى عوائدها أعلى، وفي شكل مكاسب في رأس المال. كذلك، يختلف مقدار المخاطر والعوائد طبقا للأنواع المختلفة من السندات.

**إدارة المخاطر**

إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم المخاطر، و تطوير إستراتيجيات للتعامل معها. و تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل آثارها السلبية و قبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركّز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية، مثل الكوارث الطبيعية، الحرائق، الحوادث، الموت، و الدعاوى القضائية. أما إدارة المخاطر المالية فتركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. لكن بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى و كذلك المجموعات و الشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر. عادة ما تعطي إدارة المخاطر الأولوية لمعالجة المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمال حدوث عالية، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد. عملياً قد تكون هذه العملية صعبة جداً، كما أن الموازنة بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد يتم تقديرها بشكل سيء.

تعرف إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي على أنها حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على المؤسسة المعنية من حيث وجودها، مصادرها (سواء موظفين أو رأس مال) , المنتجات أو الخدمات أو الزبائن، كما و قد يكون هناك تأثير على المجتمع والبيئة المحيطة . وكذلك لكل خطر محتمل يمكن أن يكون هناك خطة مصاغة مسبقاً للتعامل مع نتائجه الممكنة وذلك لتأكيد حالة الطوارئ في حال أصبح الخطر مسؤولية قانونية.

يوجد نوع من المخاطر يسمي المخاطر غير الملموسة وهي تلك التي تكون احتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل المؤسسة و ذلك بسبب الافتقار لمقدرة التعرف عليها. ومثال على ذلك مخاطر المعرفة والتي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة. وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال. إن هذه المخاطر جميعها تقلل بشكل مباشر إنتاجية العاملين في المعرفة وتقلل فعالية الإنفاق والربح والخدمة والنوعية ونوعية المكاسب، وكذلك سمعة الشركة.

كذلك تواجه إدارة المخاطر صعوبات في تخصيص وتوزيع المصادر وهذا يوضح فكرة تكلفة الفرصة حيث أن بعض المصادر التي تنفق على إدارة المخاطر كان من الممكن أن تستغل في أنشطة أكثر ربحاً؛ ومرة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر المثالية تقلل الإنفاق في الوقت الذي تقلل فيه النتائج السلبية للمخاطر إلى أدنى حد ممكن .

**خطوات عملية إدارة المخاطر**

**1. التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار العملية و أجندة التحليل.

**2. تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن التعرف إلى المخاطر من مصدرها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها. الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر، و هي:

**- التحديد المعتمد على الأهداف:** إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرّض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة .

**- التحديد المعتمد على السيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به يعرّف على أنه خطورة .

**- التحديد المعتمد على التصنيف:** و هو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

**- مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

**3. التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. و كذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

**4. التعامل مع المخاطر:** بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية :

**- النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

**- التجنب:** وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. و مثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

**- التقليص:** وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

**- القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وتعد حالة حدوث الحروب أفضل مثال على ذلك حيث لا بمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

**5. وضع الخطة:** وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر. وكل قرار يجب أن يسجل ويتم الموافقة عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. كما يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا. أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من اجل إدارة المخاطر. وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات .

**6. التنفيذ:** يتم في هذه المرحلة تنفيذ الخطة التي ستستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. كذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف المؤسسة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

**7. مراجعة و تقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك من اجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقاً إذا ظلت قابلة للتطبيق وفعالة، و تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلاً تعتبر المخاطر المعلوماتية مثالاً جيدا على بيئة عمل سريعة التغيير .

**8. المحددات (المعوقات):** إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث . وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل أفضل. كذلك، فإن إعطاء عمليات إدارة المخاطر أولوية عالية جداً يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسة في إكمال مشاريعها أو حتى المباشرة فيها. ومن المهم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك .

**إدارة المخاطر و استمرارية العمل**

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة بسبب وجود عوائق عملية ومالية. لذلك ينبغي لكل المؤسسات أن تتقبل مستوى معين من الخسائر (مخاطر متبقية) .

تسعي إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان ومعالجة نتائج ما يتبقى من مخاطر بهدف إستمرار العمل. وتزداد أهمية هذه الإدارة في حالة أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلاً إن كان هناك وقت كاف لحدوثها. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مرتبطتين مع بعضهما البعض ولا يمكن فصلهم، فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرار العمل، مثل الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة ...الخ. وعليه، فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة و مهمة لعملية التخطيط لاستمرار العمل والتي تذهب في معالجتها للمخاطر إلي أبعد من عملية إدارة المخاطر.

يجب التنويه بأن المخاطر قد تكون أيضاً داخلية بالنسبة للمؤسسات وليست خارجية. وهنا يختلف التعامل معها وطرق معالجتها. و يشمل مفهوم إدارة المخاطر في المؤسسة المواضيع التالية: الإهتمام بالكوادر وعدم تركها فريسة لليأس والضجر، الإصابة الشخصية، إصابة البيئة، هدم الممتلكات، استحقاق الديون، النشاطات الإجرامية والخسائر المترتبة عنها بما في ذلك الشهرة. إن إدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر تشمل المخاطرة التي قد يسببها الفرد في المؤسسة. ومن الأمثلة على هذه المخاطر: الاحتيال، السرقات، الانشقاق، بيع المعلومات، الإهمال، الرشوة، ... الخ. ويعتبر بحث مثل هذه الأمور بوضوح في العديد من المنظمات من المحرمات ولا يرغب احد في الحديث عن ذلك حتى لو كان الأمر حقيقة واضحة ومعروفة. ولا يسمح بالحديث عن ذلك لأنه قد ينعكس سلباً على الإدارة أو يمكن أن يبرهن على عدم وجود نظام في المؤسسة. ومن المعلوم بأن النشاطات الإجرامية في بعض المؤسسات قد تسبب خسائر فادحة. ويتم التستر على هذه الأحداث في معظم الحالات بحيث أن قلة من الناس تعرف ما حدث. وهذا النوع من التستر لا يساعد المؤسسة في التغلب على المصاعب، إذ لابد من اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات لمواجهة مثل هذه المخاطر وتلافي تأثيرها السيئ على المؤسسة.

وختاماً، و لتعظيم الفائدة يجب علي المؤسسات عمل الآتي:

 - الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي يواجها المشروع بصورة منتظمة. وهذه البيانات تشمل: تاريخ البداية، وصف مختصر للحدث، إحتمال الحدوث، وأخيراً الأهمية.

- إيجاد قناة لإرسال التقارير تمكّن أعضاء الفريق العاملين في إدارة المخاطر من إرسال تقارير تتضمن تنبؤاتهم بأية مخاطر محتملة.

- إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت لتعالج بهذه الطريقة. الهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر و تحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية .

- إعداد ملخص عن المخاطر التي تمت مواجهتها وتلك المخطط لمواجهتها، وفعالية نشاطات التخفيف من حدتها والجهد المبذول في إدارة المخاطر.

**قياس العائد والمخاطرة**

يعتبر تعظيم الربح و تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد من الأهداف الرئيسة للأنشطة الاقتصادية. وتعتمد القرارات الاستثمارية الحالية علي سلسلة من النفقات والعوائد المحتملة عبر فترة من الزمن في المستقبل. و لذلك فإن القرارات الاستثمارية المرتبطة بتلك التكاليف والعوائد تأخذ في الإعتبار عنصرين أساسيين هما القيمة الزمنية للنقود والمخاطر التي تواجه المشروع.

أولاً، القيمة الزمنية للنقود: وهي تشير الي حقيقة أن القوة الشرائية لمبلغ معين من المال تختلف عن القوة الشرائية لنفس المبلغ في المستقبل. ويمكن تفسير هذه الحقيقة بسببين هما تأثير التضخم، و فرصة تحقيق عائد علي المال بمرور الزمن.

فإذا كان معدل/نسبة العائد السنوي علي رأس المال هو (r) فإن القيمة المستقبلية لرأس المال (FV) لمدة عام قادم يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

FV = PV + r PV

كذلك فإن القيمة الحالية (PV) يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

PV = FV / (1 + r)

فإذا كان عمر الأصل الإستثماري هو (n) من السنوات فإن القيمة الحالية لسلسلة الايرادات المستقبلية يمكن حسابها من المعادلة التالية:

PV = (P1 /(1 +r)) + (P2 /(1 +r)2 ) + … + (Pn /(1 +r)n) ........ (1)

PV = القيمة الحالية

Pi = العوائد السنوية

r = العوائد السنوية

n = عمر الأصل الاستثماري

**القيمة الحالية وتطبيقاتها:**

تسخدم صيغة حساب القيمة الحالية لمقارنة العائد المستقبلي للاستثمار بناء علي سعر الفائدة السائد في السوق (والتي تحسب كما في المعادلة 1 أعلاه) مع تكلفة الاستثمار ومن ثم حساب الربح المتوقع للعملية الاستثمارية، لاسيما الاستثمار في المدي الطويل. أما تكلفة الأصل الرأسمالي فتحسب بالمعادلة التالية:

Q = (P1 /(1 +r)) + (P1 /(1 +r)2 ) + … + (P1 /(1 +r)n) ........ (2)

Q = تكلفة الأصل الاستثماري

P = العوائد السنوية

r = سعر الفائدة

**مثال:**

إذا كان لدينا آلة تكلفتها 2000 ريال وتعطي ايراداً قدره 2500 ريال في نهاية السنة وعمرها الإنتاجي سنة واحدة، وسعر الفائدة في السوق هو 4%. أحسب القيمة الحالية للإستثمار في الآلة.

PV = (2500/(1+4%) = 2404 SR

أما الربح فيحسب كالتالي:

Profit = 2404 – 2000 = 404 SR

كما تستخدم المعادلة الثانية للتعرف علي قيمة سعر الفائدة r الذي يجعل التكلفة Q تساوي القيمة الحالية للعوائد المتوقعة PV . وهذا السعر يسمي الكفاية الحدية لرأس المال. فالكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة صافي العائد المتوقع من استثمار معين، إلى حجم هذا الاستثمار. وسبب تسمية هذه النسبة بـ "كفاية رأس المال الحديّة"، أو "كفاية الاستثمار الحديّة" هو أنها تشير إلى مدى كفاءة رأس المال، أو الاستثمار، في توليد دخل إضافي لمستثمره. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كان الاستثمار أكثر كفاءة في توليد الدخل.

**مثال:**

إذا كانت العوائد السنوية لأصل استثماري هي 100 ريال في السنة، وكانت مدة الاستثمار هي خمس سنوات، وبإفتراض أن تكلفة الأصل Q تساوي 427.2 ريال فإن قيمة r التي تتساوي فيها القيمة الحالية للعوائد المتوقعة و التكلفة يمكن حسابها من المعادلة التالية:

427.2 = 100/(1+r) + 100/(1+r)2 + 100/(1+r)3 + 100/(1+r)4 + 100/(1+r)5

هذه المعادلة تعطي قيمة r = 5.5%

ويجب التأكيد علي أن قيمة r تعتمد علي حجم التكلفة، فكلما قلت التكلفة زادت قيمة r .

**قياس العائد:**

يمكن تعريف العائد على انه التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من تكلفة الاستثمار في بداية الفترة، ويسمى بالعائد لفترة الاقتناء. ويمكن حساب العائد لفترة الاقتناء بالمعادلة التالية:

العائد لفترة الاقتناء = } (سعر البيع – سعر الشراء) + التوزيعات النقدية خلال الفترة{ ÷ سعر الشراء

ويتم قياس هذا العائد لفترة واحدة فقط، ويفترض هذا التعريف بان التوزيعات النقدية تتم في نهاية الفترة، أي اننا إذا حصلنا على توزيعات نقدية خلال الفترة فان هذا التعريف يتجاهل إعادة استثمار هذه التوزيعات.

كما ويمكن قياس العائد لعدة فترات باستخدام الطرق التالية:

**1- المعدل أو الوسط الحسابي وهو عبارة عن مجموع العوائد مقسومة على عدد الفترات.**

**2- المعدل أو الوسط الهندسي**



**3- طريقة العائد الموزون**

وهو عبارة عن معدل العائد الداخلي للمشروع و هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية للداخل مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية للخارج، أي انه معدل الخصم الذي تكون فيه صافي القيمة الحالية تساوي صفراً.



* في حالة مشروع واحد إذا كان معدل العائد الداخلي ≤ تكلفة رأس المال (سعر الفائدة) يكون المشروع مجديّـاً.
* في حالة أكثر من مشروع كلما كان الفرق بين معدل العائد الداخلي وتكلفة رأس المال أكبر كان المشروع أفضل.

**قياس المخاطرة**

يمكن تعريف المخاطرة على انها حالة عدم التأكد Uncertainty أو التذبذب Variability، أو الخسارة Losses المتعلقة بالاستثمار في أصل ما. أو قد تعني ان العائد الفعلي الذي يحصل عليه المستثمر يكون أقل من العائد المتوقع. ويمكن قياس المخاطرة بطريقتين:

**أ) قياس المخاطرة في حالة المعلومات التاريخية**

المخاطرة هنا تتعلق فقط بعدم تجانس العوائد، لان حدوث هذه العوائد قد تأكدت بالفعل. وعدم التجانس يعني التشتت وكلما زاد التشتت كلما زادت درجة المخاطرة. وقد ثبت علمياً بان أحد أفضل مقاييس التشتت هو الانحراف المعياري Standard Deviation (SD) في حالة تساوي المتوسطات الحسابية لعوائد الأصول المراد المفاضلة بينها. أما إذا كان الوسط الحسابي لعوائد المشاريع غير متساوي فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف Coefficient of Variation (CV) نظرا لأنه يعتبر مقياس للتشتت النسبي، وبالتالي فهو يساعد في التغلب على صعوبة عدم تساوي المتوسطات الحسابية المراد المفاضلة بينها أو مقارنتها.

ويمكن قياس الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف عن طريق المعادلات التالية:



معامل الاختلاف = الانحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي

والقاعدة هي انه كلما أرتفع الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف المتعلق بأصل معين كلما ارتفعت درجة المخاطرة المتعلقة بهذا الأصل والعكس صحيح.

**ب) قياس المخاطرة في حالة المعلومات المستقبلية**

ان قياس المخاطرة في هذه الحالة يعتبر أكثر أهمية من الحالة السابقة نظرا لان المستثمرين والمدراء الماليين يقيمون مشاريع استثمارية مستقبلية وخصوصا عند تكوين محافظ استثمارية، حيث يتم في هذه الحالة تقدير احتمال حدوث القيم المتوقعة للمشاريع الاستثمارية بناء على تجربة سابقة أو بناء على حدس واجتهاد متخذ القرار. ويتم هنا استخراج القيمة المتوقعة (العائد المتوقع) لكل مشروع لتحل هذه القيمة محل الوسط الحسابي في معادلات الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. وتصبح المعادلات المستخدمة في هذه الحالة كما يلي:

1. حساب القيمة المتوقعة (العائد المتوقع)



1. حساب الانحراف المعياري



ج- حساب معامل الاختلاف CV



**قياس العائد والمخاطرة في حالة المحافظ الاستثمارية**

1. عائد المحفظة الاستثمارية Portfolio Return

ان العائد المتوقع للمحفظة الاستثمارية عبارة عن الوسط المرجح للعوائد المتوقعة على الاستثمارات (الأسهم مثلا) الداخلة في المحفظة، ويتم الترجيح بنسبة (وزن) الاستثمار، وذلك كما يلي:



**الخطر في محفظة الاستثمار**

ان خطر محفظة الاستثمار قد يكون أصغر أو يساوي أو أكبر من مجموع خطر الاستثمارات الفردية المكونة للمحفظة وذلك حسب الانحراف المشترك لعوائد الاستثمارات. فما هو الانحراف المشترك Covariance، وما هي أهميته؟ يقيس الانحراف المشترك إلى أي مدى يتحرك متغيران عشوائيان مع بعض في نفس الاتجاه، ويمكن التعبير عن هذا الانحراف المشترك باستعمال مفهوم الارتباط، وهو مفهوم إحصائي ومقياس منمط للانحراف المشترك وهو يساوي:



ويهدف المستثمرون من تكوين المحافظ الاستثمارية إلى التنويع من أجل تقليل المخاطرة التي يتعرضون لها عند الاستثمار. ولتحقيق ذلك يقوم المستثمرون بتكوين محافظ استثمارية تتكون من أصول ذات ارتباط سالب أو ذات ارتباط موجب قليل. ويمكن قياس مخاطر المحفظة لأصلين *A* و *B* بالمعادلة التالية:



**قواعد القرار في ضوء العائد والمخاطرة**

ختلف القرارات الإدارية طبقاً لما إذا كانت تتخذ في حالة التأكد والمخاطرة أو عدم التأكد ويتحدد الإختلاف على ضوء حالات الطبيعة والنتائج ومدى القدرة على التحديد المسبق لحالة الطبيعة التي ستحدث ومعرفة احتمالاتها . وعلى أساس ذلك فإن الحالات التي تتخذ فيها القرارات الإدارية يمكن تصنيفها إلى ثلاث حالات:

1. **إخاذ القرار في حالة التأكد**

ويكون متخذ القرار في حالة التأكد على علم تام بطبيعة ما سيحدث، بمعنى أنه يمكن أن يحدد النتائج والعوامل التي تؤثر في نتائج القرار وآثار القرار. ويتميز القرار في حالة التأكد بوجود : عدة بدائل، وعائد واحد لكل استراتيجية. والقاعدة التي تستخدم لاختيار الإستراتيجية هي إختيار تلك ألإستراتيجية التي تحقق أكبر عائد ممكن.

1. **اتخاذ القرار في حالة المخاطرة :**

في حالة المخاطرة لا يكون متخذ القرار على علم تام بما سيحدث، ولكنه يعلم احتمال حدوث كل حالة من الحالات على ضوء تكرار حدوثها في الماضي. ويتميز القرار في حالة المخاطرة بوجود عدة بدائل (إستراتيجيات )، عدة حالات مع احتمال حدوث كل منها، و أكثر من عائد واحد لكل إستراتيجية. والقاعدة التي تستخدم لاختيار الإستراتيجية هي اختيار تلك الإستراتيجية التي تحقق أكبر قيمة متوقعة للعائد .

**المركز المالي كمؤشر لتحمل المخاطر**

تتضمن الميزانية العمومية للمشاريع الاستثمارية بيانات عن الأصول والخصوم في نقطة زمنية محددة. ويتمصل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، وما عليها من التزامات تجاه الآخرين. ويمثل الفرق بين الأصول (الموجودات) و الالتزامات (الخصوم) صافي المركز المالي، أي، صافي القيمة أو ما يسمي بحقوق الملكية.

مما سبق يمكن صياغة المعادلة التالية:

حقوق الملكية = الأصول – الخصوم

ويمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه كالآتي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

ويطلق علي القائمة التي تبين أصول المنشأة في جانب، وخصوم المنشأة مضاف اليها حقوق الملكية في جانب آخر إسم قائمة المركز المالي. وتبين المعادلة أن جانبي المركز المالي دوماً متساويان.

**مؤشرات ربحية المشروعات الاستثمارية**

هناك نوعان من المؤشرات لقياس ربحية المشروعات الإستثمارية:

1. **مؤشرات تربط التكلفة بإجمالي الدخل:** وهي تستعمل لقياس كفاءة المدخلات الي المخرجات، أي، الهامش الذي يزيد به إجمالي الإنتاج علي إجمالي تكاليف الإنتاج، وتشمل ما يلي:

النسبة التشغيلية = إجمالي المصروفات التشغيلية/ إجمالي الدخل

النسبة الثابتة =إجمالية المصروفات الثابتة/ إجمالي الدخل

النسبة الإجمالية = إجمالي المصروفات/ إجمالي الدخل

1. **المؤشرات التي تربط الدخل بالإستثمار:** تستخدم نسب الدخل إلي الستثمارات لتوضيح مدي الكفاءة في إستخدام رأس المال. ويستعمل معد دوران رأس المال بشكل كبير كتقييم سريع لكفاءة إستعمال رأس المال:

معدل دوران رأس المال = إجمالي الدخل/ الإستثمارات الرأسمالية

معدل العائد علي رأس المال = عائد رأس المال/الاستثمار الرأسمالي

معدل العائد علي الملكية الخاصة = عائد الملكية الخاصة / صافي حق الملكية

**الوسطاء الماليون**

**تعريف الوسيط المالي**:

يمكن تعريف الوسيط المالي (Financial Intermediaries) بأنه مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين و الدائنين النهائيين. فالوساطة المالية تسمح لعملية الأقراض و الأقتراض ان تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضها تماماً كما تفعل النقود حين تفصل بين عملتي البيع و الشراء في معاملات المبادلة الأعتيادية. يقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، و في عملية منفصلة يقوم بالإقراض إلى المدنين النهائيين، و بذلك تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق. و تشير كلمة الوساطة الى قيام بعض المؤسسات بعملية الحصول على الالتزامات المالية (الأوراق المالية) واصدارها. وهناك ثلاث فئات لإتمام عملية الوساطة وهم:-

1. فئة المدخرين أو المقرضين (فئة الفائض المالي)
2. فئة المستثمرين أو المقترضين (فئة العجز المالي)
3. فئة الوسطاء الماليين (المؤسسات المالية )

**أنواع المؤسسات المالية:**

1- مؤسسات تقوم بدور الوساطة المالية وتشمل:

1. مؤسسات مالية تتلقى الودائع كالبنوك التجارية
2. مؤسسات مالية لا تتلقى الودائع كشركات أو صناديق التأمين- صناديق الاستثمار- شركات التمويل- صناديق المعاشات أو التقاعد- بنوك الادخار

2- مؤسسات لا تقوم بدور الوساطة المالية وتشمل سماسرة وتجار الاوراق المالية- بنوك الاستثمار- بنوك الرهن العقاري.

الشكل التالي يوضح دورة الوساطة المالية:

**فائض مالي عجز مالي**

**مؤسسات تقوم بدراسة الوساطة المالية**

**القطاع الانتاجي**

**مؤسسات لا تقوم بدور الوساطة المالية**

**القطاع العائلي**

تحريك الأموال داخل المجتمع بين فئتي الفائض و العجز المالي يتم في أسواق النقود وأسواق رأس المال من خلال ثلاثة أساليب:

1- الانتقال المباشر للقرض و يسمى بنظام التمويل المباشر حيث يتصل صاحب المال بالمقترض دون وجود وسيط مالي بينهم.

2- الاقراض عن طريق المؤسسات التي لا تقوم بدور الوساطة ويسمى بالتمويل شبه المباشر حيث تصدر الشركة أو قطاع الأعمال أسهم للاكتتاب (الأوراق المالية الأولية) يشتريها المدخرون أو المستثمرون ويكون دور الوسيط هو تسهيل عملية الاكتتاب وكذلك خلق سوق مالي لاعادة بيع الأوراق فيه (السوق الثانوي) وهذا الأسلوب تزداد فيه المخاطرة على المستثمر نتيجة عدم استقرار سعر تلك الاسواق.

3- التمويل غير المباشر وهذا الأسلوب يلجأ له المستثمرون لحماية أموالهم حيث تقل فيه المخاطرة ويتم عن طريق ايداع الاموال كمدخرات في البنوك التجارية مقابل عائد أقل لوجود عامل الأمان في حين تلجأ البنوك الى خلق أسواق إستثمار لتلك المدخرات حيث يصدر الوسطاء الاخرون أوراق مالية ثانوية كبوالص التأمين مثلا. التمويل غير المباشر هو تحويل الأصول المالية (المدخرات و الأموال السائلة) الى التزامات و مستحقات مالية تستحق الدفع (تحويل هذه النقود الى أوراق مالية) عن طريق بيع الأوراق المالية الثانوية التي تصدر لفئة الفائض المالي. وتتصف هذه الأوراق بالأمان والملاءمة والقبول وامكانية الحصول عليها مقابل شراء الأوراق المالية الأولية من فئة العجز المالي حيث تتصف هذه الأوراق المالية الأولية بطول الأجل وزيادة عنصر المخاطرة و انخفاض السيولة.

و يمكن التمييز تقليدياً بين صنفين عامين من الوسطاء الماليين، هما المصارف التجارية، و الوسطاء الماليون غير المصرفين، إذ تشمل فئة الوسطاء الماليون ما يلي:

* بنوك تجارية
* بنوك الادخار
* شركات التأمين على الحياة
* شركات الاستثمار
* شركات التمويل

المؤسسات المالية الأخري تشمل ما يلي:

* سماسرة الأوراق المالية
* تجار الأوراق المالية
* بنوك الاستثمار

- يقدم كل من السماسرة وتجار الأوراق المالية خدمات اساسية في ايجاد السوق الثانوي للأوراق المالية والعمل على تحسين تدفق المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية.

- تتولى جميع تلك المؤسسات عرض الأوراق المالية الجديدة .

السوق التمويلي هو سوق يتم من خلاله تداول العملات والأسهم والسندات، وفتح الجسابات، وإبرام صفقات القروض والتمويل والاستثمار، وتعبئة المدخرات، وتسديد الديون، وغيرها من التعاملات. وتتكون أسواق التمويل من سوق النقود والتي تتعامل بالإئتمان قصير الأجل، ويمثل الجهاز المصرفي الوساطة المالية فيه. والسوق الآخر هو سوق رأس المال أو السوق المالية وهي عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركّز عرض وطلب الأموال للأجل الطويل، وتمثل البنوك الاستثمارية وشركات الـتأمين الوساطة المالية فيه، كما تشمل مصارف الأعمال، والمصارف العقارية، و البورصات.

**وظائف مؤسسات الوساطة المالية:**

تنعكس الأهمية الأقتصادية لأجهزة الوساطة المالية في الوظائف التي تؤديها للأقتصاد الوطني، و هي:

أولا: تحويل الأموال ممن يملكها ويرغب في استثمارها إلى من يكون راغباً و مستعداً لإستعمالها لهذا الغرض.

ثانيا: تساهم في نمو و تراكم راس المال في الأقتصاد و ذلك من خلال نقل الأموال ممن لا يرغبون في انفاقها على سلع استهلاكية إلى من يرغب في استثمارها في سلع انتاجية.

ثالثا: توفر للجمهور موجودات أو حقوق هي اكثر جاذبية من النقود ذاتها.

و تشمل الفوائد التي يقدمها الوسيط المالي للاقتصاد ما يلي:

أولاً: تقلل الكلفة: بمعنى الاقتصاد في تكلفة المعلومات و المعاملات لكل من المقرضين و المقترضين

ثانياً: تقديم قروض طويلة الاجل : باستطاعة المقترضين الحصول على قروض طويلة الاجل رغم ان الدائنين النهائيين كالمودعين (أصحاب الودائع) يقدمون قروضاً قصيرة الاجل.

ثالثاً : امكانية تحويل الحقوق على هذه المؤسسات إلى نقد بسرعة و بدون أي خسارة .

رابعاً: تجميع المخاطر، اذ أن تجميع مبالغ من المودعين على اختلافهم يقلل من مخاطر الاقتراض مما يوفر حماية و ضمان لمودعيها.

لكن يجب الأخذ بنظر الأعتبار ان الفوائد التي يقدمها الوسيط المالي للأقتصاد بشكل عام لا يمكن ان تكون بدون مقابل و بدون اتخاذ قرارات مهمة لإدارة الخصوم (المطلوبات) و إدارة الأصول (الموجودات) كما يوضح ذلك الشكل للآتي :-



يلاحظ من الشكل أعلاه بأن للوسيط المالي (كالمصارف التجارية) العديد من الأهداف:

أولاً : سعى الوسيط المالي للحصول على اكبر حصة من الودائع و المدخرات في السوق المحلية و توظيفها في القروض و الأستثمارات و تعظيم الأرباح من خلال تحقيق صافي فائدة موجب، و الذي يمكن تحقيقه بأتباع الأساليب التالية:

1- اقراض الأموال بمعدل فائدة اعلى من تكلفة الودائع .

2- خفض النفقات عن طريق استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

3- زيادة حجم العمل للتفتيش عن مصادر جديدة للدخل بتقديم خدمات متطورة تجذب أكبر عدد من الودائع. ثانياً : تقليل الخطر قدر الأمكان و الذي يتضمن مفهوم الأمان من خلال القدرة على تغطية الألتزامات على المدى القصيرة و المدى الطويلة و تجنب الأفلاس.

ثالثا : تقوية قدرتها على توفير السيولة لزيادة قدرتها على اداء الألتزامات النقدية (السحب من الودائع و مقابلة القروض من العملاء) عند الحاجة، وقدرتها علي تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة و بأقل خسارة ممكنة .

رابعاً: تقليل التكاليف بأقصى قدرة ممكنة و بصفة خاصة بند الاجور و المرتبات (النفقات الجارية) و التي تشكل نسبة كبيرة من النفقات. لذلك تلجأ المؤسسات المالية الوسيطة إلى استخدام تقنيات الحاسوب في اعمالها اليومية لتقليل تكلفة العمل من خلال احلال راس المال محل عنصر العمل.

خامساً: الترويج لخدماتها والبحث بصفة دائمة على متطلبات و احتياجات العملاء و تلبيتها. وفي هذا الإطارتتبع أساليب متعددة و منها :

أ/ الاعلان عن خدماتها الحالية والجديدة المبتكرة .

ب/ استخدام بحوث السوق بهدف الوصول إلى العملاء و تلبية مطالبهم بطريقة ملائمة و اقتصادية .

ان كل ما تم طرحه اعلاه من اهداف ينطبق تماماً على البنوك التجارية كونها مؤسسة مالية وسيطة ذات أهمية خاصة في النظام النقدي و المصرفي البلد ما .

الى جانب الوظيفة الرئيسية (الوساطة المالية) هناك عدة وظائف أخرى:

1- تقديم خدمة تجميع المدخرات لأفراد المجتمع (خلق الائتمان).

2- توزيع السيولة اللازمة للمشاريع.

3- تقديم بعض الخدمات المختصة كتوفيرالبيانات المالية و المعلومات اللازمة للأغراض المختلفة.

4- تقليل مخاطر الاستثمار وتوزيعها للمدخرين.

5- دفع المستحقات وأداء الالتزامات.

**مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي كوسطاء ماليين**

**البنوك المركزية**

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي. وهدفه هو خدمة الصالح العام وليس تحقيق اقصى ربح.

وظائف البنك المركزي:-

1- اصدار النقد القانوني:

لقد ترتب على منح البنك المركزي الحق في اصدار النقد ما يلي:

1. اكتساب اوراق النقد المصدرة المكانة العالية لدي الجمهور.
2. تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل ودائعها.

ج- ضمان أكبر ضد الافراط في اصدار النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الاصدار. ومع ذلك فان قدرة البنك المركزي في اصدار النقد هي قدرة محدودة وليست مطلقة.

2- ادارة الاحتياطيات: وهي عملية الاحتفاظ بالاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية والاحتفاظ باحتياطيات البنوك الأخري (الاحتياطي القانوني).

3- تنظيم ومراقبة الائتمان المصرفي: إن الهدف من مراقبة الائتمان هو الحفاظ على كمية عرض النقد مع مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة وبالتالي الحفاظ على سعر صرف العملة. هنالك أدوات يستخدمها البنك المركزي لمراقبة الائتمان، وتسمى بأدوات السياسة النقدية، وتشمل:

1) الرقابة الكمية: الهدف من الرقابة الكمية هو التأثير في حجم الائتمان المصرفي من خلال التأثير على اجمالي الاحتياطيات النقدية المتواجدة لدى الجهاز المصرفي والذي ينعكس في النهاية على قدرة المصارف في منح الائتمان وخلقه.

أ- تغيير سعر اعادة الخصم: سعر إعادة الخصم (سعر البنك) هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على اعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية. لكن يجب الإشارة الي أن هذه العملية لا تكون ناجحة في الدول النامية بسبب عدم انتشار التعامل بالأوراق التجارية، وارتفاع سيولة المصارف وبالتالي فإنها لا تلجأ للخصم.

ب- عمليات السوق المفتوحة: وهي قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء أوراق مالية في السوق المالي. كذلك هذه العملية غير ناجحة بالدول الفقيرة بسبب عدم توافر اسواق واسعة للتعامل بالأوراق الحكومية.

ج- تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: تنص التشريعات الحديثة بأن على البنوك الاحتفاظ بنسبة من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني. وهي الحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به البنوك من أرصدة مقابل ودائعها. و تعتبر هذه العملية من أنجح الطرق في الدول النامية.

د- تغيير سعر الفائدة: وهي المبالغ التي تتقاضاها البنوك مقابل تقديم القروض للعملاء.

(2) الرقابة النوعية: وهي التأثير على البنوك من حيث تغيير اتجاهات البنوك نحو فرص استثمارية جديدة وتقديم البنك المركزي ائتماناً أعرضت عنه البنوك. و تعتمد وسائل الرقابة الكمية والنوعية على الوضع الاقتصادي والتوجهات الاقتصادية للتنمية في البلاد.

(3) الرقابة المباشرة: تهدف الرقابة المباشرة الى تحديد الائتمان الذي يستطيع البنك التجاري ان يمنحه.

(4) التأثير الأدبي على البنوك: وهي قدرة البنك المركزي على اقناع البنوك على اتباع سياسة معينة يرغب بها وذلك من خلال السلطة التي يتمتع بها البنك المركزي بصفته بنك البنوك وبنك الحكومة والملجأ الأخير للاقتراض. وعادة ما تفشل هذه العملية بسبب غاية البنوك للحصول على اقصى ربح.

4- العمل كبنك للحكومة ومستشاراً لها: وتتمثل هذه الوظيفة في الآتي:

1. تنظيم مدفوعات الحكومة وإصدار قروضها العامة.
2. الاحتفاظ بحسابات الحكومة.
3. تقديم الائتمان والسلف والقروض قصيرة الأجل اثناء العجز المؤقت.
4. اصدار النقد.
5. الرقابة على التحويل الخارجي والصرف الأجنبي.
6. وضع خطط الائتمان والرقابة عليها.
7. ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية أي ادارة خزينة الدولة.
8. الاشراف على سياسة الدولة المالية والنقدية.

5- العمل كبنك البنوك: تتمثل هذه الوظيفة بما يلي:

1. تنظيم اعمال البنوك.
2. الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني للبنوك.
3. الرقابة على التحويل الخارجي والصرف الأجنبي.
4. وضع خطط الائتمان والرقابة عليها.
5. الاشراف على التزام البنوك بالتوجيهات سياسة الدولة المالية والنقدية.

**البنوك التجارية**

تعريف البنك التجاري: هو مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لفرض التعامل بالنقود أو الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. و يعتبر البنك التجاري أكبر الوسطاء الماليين وله تأثيره الكبير على الاقتصاد لما يقوم به من توسيع الائتمان وخلق النقود، مما جعله مستهدفاً من قبل البنك المركزي في تنفيذ اجراءات السياسة النقدية للرقابة على نشاطه.

**تطور وظائف البنك:**

كانت البنوك التجارية تتبع في أعمالها المصرفية ما يسمى " بنظرية القرض التجاري" وهي تقديم القروض قصيرة الأجل لفرض تمويل انتاج جاري كخدمات النقل أو التخزين للسلع بمعنى ان القرض الذي تقدمه له صفة التصفية الذاتية أي تسديد القرض من ثمن بيع السلعة ولكن مع مرور الزمن وتطور الأصول المتاحة للبنك أصبح يقدم القروض بجميع أنواعها وبجميع الفئات سواءا رجال الأعمال أم المستهلكين ولجميع أنواع السلع ان وظائف البنوك التجارية مستمرة في التطور لتواكب التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي.

**المراحل القانونية لانشاء البنك التجاري:**

1- المرحلة التمهيدية: من الناحية القانونية لا بد من انشاء شركة مساهمة وتخصيص حد أدنى من رأس المال والحصول على ترخيص بمزاولة الأعمال البنكية.

2- مرحلة التأسيس: قيام البنك بشراء الأصول المادية و المالية ومنها السندات الحكومية لممارسة مهامه.

3- مرحلة الافتتاح: وهي مرحلة قبول الودائع التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل نشاطات البنك حيث يتعين على البنك هنا الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني الملزم به من قبل البنك المركزي للوفاء بمتطلبات السحب وكلما زادت تلك الودائع الجارية كلما زادت نسبة الاحتياطي المتمثلة في النقدية في الخزينة والاحتياطات لدى البنك المركزي و الأرصدة في البنوك الأخرى و المفردات النقدية قيد التحصيل.

4- الودائع الآجلة: وهي المرحلة التي يقوم فيها البنك باستغلال الفرق بين الاحتياطات النقدية وتشمل رأس المال وبين الاحتياطي القانوني الملزم به عن طريق اقراضها فالبنك يقبل على هذه الودائع لهدف تنويع مصادر تمويله على الرغم من أنها تعتبر أكثر تكلفة حيث يدفع مقابلها سعر فائدة.

5- مصادر اضافية للتمويل: على الرغم من أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي للتمويل البنك الا انه يمكنه الاقتراض بطرق أخرى كاقتراض البنوك من بعضها البعض أو من المؤسسات الحكومية وغيرها بالاضافة الى الفروع المحلية للبنوك الأجنبية. كما يمكن التعامل بأدوات القبول المصرفي المرتبطة بمعاملات التجارة الدولية كالأمر بالدفع أو اعادة الشراء وهي أدوات لتوفير الأموال. وأخيرا يعتبر البنك المركزي من أهم المصادر التي تلجأ اليها المصارف التجارية عادة في الاقتراض.

\*ميزانية البنك التجاري:تتمثل المعادلة التالية:

الأصول= الخصوم+ رأس المال

أولا الخصوم:

1. الودائع القابلة للسحب: وهي الحسابات التي يمكن كتابة الشيكات عليها لقابليتها بالسحب الفوري والبنوك التجارية عادة لا تعطي عليها فوائد وهي هامة جدا لأنها الوسيط الرئيسي للتبادل كما تمثل 3/2 عرض النقود.

2. الودائع الزمنية و الادخارية: وهي أكبر مصادر التمويل للبنك التجاري فهي غير قابلة للسحب الا عند تاريخ السداد أو باشعار مسبق ولذلك فانه يعطي لها فوائد وهي ثلاث أنواع:

1. حسابات دفاتر الادخار: كدفاتر التوفير
2. شهادات الادخار : يصدرها البنوك بفئات محددةوآجال محددة
3. شهادات الودائع: وهي أحدث أنواع الودائع تشبه الادخار ولكنها تتميز بسيولة عالية لامكانية تسويقها في السوق الثانوية
4. الأموال المقترضة:

من خلال قيام البنوك بالاقتراض اما من أسواق النقود (البنك المركزي-البنوك التجارية) أومن خلال أدوات القبول المصرفي (أمر الدفع- اعادة الشراء) أو من خلال المؤسسات المالية المختلفة كالفروع الأجنبية

1. حسابات رأس المال: وتمثل نسبة صغيرة من اجمالي الخصوم وتنقسم الى:
2. رصيد رأس المال
3. الأرباح المحتجزة
4. حساب الاحتياطي الخاص (لتغطية الخسائر المتوقعة في الاستثمارات والقروض

ثانياً الأصول:

1. الأصول النقدية: وتمثل خط السيولة الأول و تتمثل في النقدية الموجودة في الخزينة + الاحتياطي النقدي في البنك المركزي أو البنوك الأخرى+ أي مفردات قيد التحصيل وحيث أن هذه النقدية لا تعود للبنك بأي فائدة فهو لا يلتزم الا بالحد الأدنى منها
2. الاستثمارات: تستثمر البنوكالتجارية أموالها عادة في السندات الحكومية لما تتصف به من مميزات (سيولة مرتفعة, مخاطر أقل) اضافة الى أنها معفاه من الضرائب لذلك فهي تعد مصدرا رئيسيا لدخلها
3. القروض: تعتبر أهم الأصول لما تتميز به من عوائد مرتفعة في حين أن سيولتها منخفضة. لذا فهي تبلغ 50% من اجمالي الأصول المصرفية، وهي عدة أنواع:
4. قروض تجارية وصناعية تكون معظمها قصير الأجل (سنة أو أقل) وتمثل 18% من اجمالي القروض.
5. قروض الرهن العقاري وتكون طويلة الأجل وتمثل 16% من القروض.
6. قروض استهلاكية وتتراوح بين شهر و أربع سنوات وتمثل 13%.
7. قروض زراعية وتمثل 3% من اجمالي القروض.

**التحديات التي تواجه البنوك التجارية**

تواجه البنك التجاري تحديات داخلية تتمثل في توفير السيولة الكافية، و تأمين سلامة المركز المالي للبنك. كما يواجه تحديات خارجية تتمثل في الأنظمة والضوابط من قبل البنك المركزي، ومواجهة المنافسة مع البنوك الأخرى. ولذلك فالقرارات التي يتخذها المديرون تتعلق بالضوابط الداخلية لتتحدد من خلالها كيفية التعامل مع الضوابط الخارجية بمعنى أنها عملية موازنة بين الاثنين. فلا بد للبنك من ايجاد الوسائل التي تعمل على زيادة الايرادات ( من خلال تشغيل الأرصدة النقدية) وتخفيض النفقات (التشغيلية و الادارية) لتعظيم الدخل الصافي مع الأخذ بالإعتبار الظروف التنافسية التي تواجه المجموعة البنكية التي تعمل في سوق مالي واحد.

**الصناديق المتخصصة والإسلامية**

تضم هذه الفئة المؤسسات المتخصصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، ... الخ. وتمتاز بأنها تقدم قروض طويلة الآجال وبفترات سماج أطول مقارنة بالبنوك التجارية. ومن أمثلة هذه المؤسسات بالمملكة العربية السعودية ما يلي:

1. **صندوق التنمية الزراعية**

تهتم غالبية دول العالم بتنمية القطاع الزراعي لما له من أهمية في الأقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك لما يواجه من مخاطر تجعل منه قطاعاً أقل جاذبية للاستثمار والتمويل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري. ولذلك تنشئ العديد من المؤسسات التمويلية التي تخدم القطاع الزراعي بشروط ميسرة مقارنة بشروط مؤسسات التمويل التجارية. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية العديد من مؤسسات الإئتمان الزراعي، تشمل ما يلي:

أولاً، البنك الزراعي العربي السعودي:

انشئ البنك الزراعي العربي السعودي في عام 1382 هـــ ، وهو مؤسسة إئتمانية حكومية متخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية المختلفة لهدف تنمية القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية. ويقدم البنك قروض ميسرة بدون فوائد للمزارعين وذلك لتأمين مستلزمات الانتاج المختلفة. وفي العام 1430 هــ تمت الموفقة علي نظام صندوق التنمية الزراعية ليحل محل نظام البنك الزراعي العربي السعودي، لدعم التنمية الزراعية المستدامة. ويقدم الصندوق نوعان من القروض:

1. القروض العادية: وهي تلك القروض التي تمنح للمزارعين لتأمين مستلزمات الانتاج، وتشمل قروض قصيرة الأجل، و التي تستخدم بصورة أساسية في تغطية التكالية التشغيلية. والقروض متوسطة الأجل والتي تمنح للمزارعين لتأمين بعض الأصول المزرعية متوسطة الأجل كالبيوت المحمية، المكائن، المضخات، الآلات الزراعية، أجهزة الري، وغيرها.
2. قروض المشاريع الزراعية: وتوجه هذه القروض لإقامة المشاريع الزراعية للإنتاج الحيواني والنباتي. كما يهتم الصندوق بإقراض الجمعيات التعاونية.
3. **صندوق التنمية الصناعية:**

أنشئ صندوق التنمية الصناعية في عام 1394 هــ وذلك لتمويل التنمية الإقتصادية عبر تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة، إضافة الي تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمنشآت الصناعية في المملكة. كما يقوم الصندوق بإجراء العديد من الدراسات الإقتصادية و التسويقية والمواضيع ذات العلاقة بالقطاع الصناعي للمملكة، لاسيما قطاع التصنيع الزراعي. أضف لذلك انشطة الصندوق في التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية في هذا المجال.

**صندوق تنمية الموارد البشرية:**

أنشئ صندوق تنمية الموارد البشرية بهدف تسهيل توظيف المواطنين السعوديين وتدريبهم وتشجيعهم علي العمل في القطاع الخاص، و ذلك عبر تقديم الخدمات التالية:

1. تقديم الإعانات لبرامج التأهيل والتدريب، و يتحمل الصندوق جزء من تكاليف تدريب العمالة في القطاع الخاص.
2. تحمل الصندوق جزء من راتب من يتم توظيفه في منشآت القطاع الخاص بعد تأهيله وتدريبه، وذلك لفترة في حدود السنتين.
3. دعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعودين وإحلالهم محل العمالة الوافدة.
4. تقديم القروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوي العاملة الوطنية الخاصة التي تؤسس في المملكة والمنشآت القائمة بغرض توسعة نشاطها أو لإدخال الأساليب التقنية الحديثة عليها.
5. القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بأنشطة الصندوق، وتقديم المشورة الفنية والإدارية لمنشآت تأهيل القوي العالمة الوطنية وتدريبها.

**الصندوق السعودي للتنمية**

أنشئ الصندوق السعودي للتنمية في عام 1974 م وذلك بهدف المساهمة في تميل المشاريع الإنمائية في الدول النامية، لاسيما الأقل نمواً، ودعم الصادرات السعودية غير النفط الخام من السلع والخدمات من الصناعات التحويلية بما في ذلك المنتجات التحويلية الثانوية من قطاع النفط والسلع الصناعية والزراعية وذلك من خلال تقديم التمويل وخدمة الضمان.